

وزارة المـــالية
مكتب الوزيـر

...istry of Finance
...ffice of the Minister

التاريخ : ٦ شوال ١٤١٩
الموافق : ٢٣ يناير ١٩٩٩
إشارة : م/١٦/ع/١ ١٢٠٦

تعميم رقم (١) لسنة ١٩٩٩
بشأن استغلال الأراضي والمباني
فيما بين الجهات الحكومية

استنادا إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعـــد إعـداد الميزانيات والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .

ورغبة من وزارة المالية في تنظيم عملية الاســـتغلال المتبـادل للأراضـــي والمبانـي المملوكة للجهات الحكومية فيما بين بعضها البعض فقد تقرر ما يلي :-

مادة أولى : يقصد بالجهات الحكومية التي تسرى عليها أحكام هذا التعميم :
الوزارات والإدارات الحكومية والـــهيئات الملحقـــة وكذلـــك الـــهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة .

مادة ثانية : الجهات الحكومية المخصص لها أراضي أو عقارات من الدولة وتخضع لإشرافها ، لا يجوز لها الحصول على مقابل مادي من جهـــة حكوميـــة أخرى تتطلب الضرورة تواجدها في تلك المرافق لاستكمال النشاط الـذي تقوم به الجهة المخصص لها الموقـــع وتخصـــص للجهـــة المســـتغلة المساحات اللازمة لتأدية عملها مـــع مراعـــاة التوســـعات المســـتقبلية لأنشطة هذه الجهات .

بسم الله الرحمن الرحيم



مادة ثالثة : يجوز للجهة الحكومية الحصول على مقابل مادي نظير استغلال أي مرفق من مرافقها (أراضي ، مباني) المخصص لها ويخضع لإشرافها ويتصل بنشاطها من جهة حكومية أخرى إذا كانت الجهة طالبة التأجير ترغب في استغلاله لمنفعتها الخاصة فقط ، ويحصل مقابل الاستغلال في تلك الحالة وفقا للوائح والأنظمة المعمول بها لدى الجهة المخصص لها تلك المرافق ويعتبر إيرادا من إيراداتها .

مادة رابعة : يكون استغلال الأراضي أو المباني على النحو المبين في المادة السابقة بموجب عقد يتم إبرامه بين الجهة الحائزة للأراضي أو المباني والجهة طالبة الاستغلال بعد حصول الجهة الطالبة على موافقة وزارة المالية (إدارة إسكان موظفي الدولة) والتأكد من توافر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك بميزانية الجهة طالبة الاستغلال وذلك باستثناء العقود الخاصة بالمؤسسات المستقلة إذا كانت جهة مستأجرة .

مادة خامسة : لا يحق لأي جهة المطالبة بمقابل الاستغلال عن الحالات التي تمت قبل صدور هذا التعميم والتي لا تنظمها عقود استغلال سابقة .

مادة سادسة : يعمل بهذا التعميم اعتبارا من تاريخ صدوره ويلغى أي نص يتعارض مع أحكام هذا التعميم .

علي سالم العلي

علي سالم العلي

وزير المالية

ووزير المواصلات